يهدف هذا البحث إلى إظهار أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي مع دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، ولتحقيق ذلك اعتمدنا في الدراسة النظرية على مجموعة من البيانات الأولية من كتب ومراجع ودراسات حول حوكمة الشركات ومعايير الإبلاغ المالي والإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى المبادئ والمعايير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية التي لها علاقة بموضوع البحث ومن بينها مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأخر الإصدارات عن مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وبهدف تعزيز الدراسة الميدانية قمنا بتوزيع استمارة استبيان على مجموعة من عمال الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي علاقة ذات اتجاهين، تساهم حوكمة الشركات من جهة في تحسين والارتقاء بمستوى الإفصاح المحاسبي من خلال مختلف آلياتها الداخلية والخارجية، التي تعمل على توفير معايير الإفصاح والشفافية بشمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء صورة واضحة على وضعية ونشاط الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مصداقية القوائم المالية للشركات واكتسابها سمعة حسنة مما يعيد الثقة بها وبسوق المال ككل وأمام كل الأطراف ذات العلاقة، ومن جهة أخرى يمكن القول بأن الارتقاء بمستوى الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فعالية حوكمة الشركات إذ تتضمن مبادئ حوكمة الشركات على مبدأ الإفصاح والشفافية.

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها اقترحنا بعض التوصيات التي من أهمها ضرورة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي والنهوض بهم في الجزائر بصفة عامة وفي البورصة الجزائرية بصفة خاصة، إذ تؤدي فعالية حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي إلى خلق الثقة في البيئة الاقتصادية التي تساهم وتحفز في جذب واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية